Human Rights in Jordan in the light of the US State Department Reports

Khaled M. Aldabbas
Wasfe M. Aqeel
Mohammed Bani Salameh

Abstract: The study aimed at exploring the status quo of human rights in Jordan by analyzing the content of the US State Department reports during the period of 2001-2013. Content analysis method was used in this study based on the line number and subject analysis. The study reached a number of conclusions, the most important of which are the following: the issue of respecting civil liberties and their derivative rights is considered a top priority for the US administration since it ranked first in terms of the space allocated to it in the US State Department reports, which reflects the desire to mainstream the American culture pattern (that enshrines civil liberties) in Jordan. In addition, there are some rights in Jordan were always classified as a permanent negative according to the reports, such as: cases of torture, detention, the lack of independence of the judiciary, arbitrary, interference in private affairs, the absence of freedom of expression, freedom of the press, and freedom of academic and cultural events.

Keywords: Human rights, Jordan, US State Department Reports..

حقوق الإنسان في الأردن في ضوء تقارير وزارة الخارجية الأمريكية

خالد مفضي الدباس(*)
وصفي محمد عيد عقيل(**)
محمد تركي بني سلامة(***)

ملخص: تستهدف هذه الدراسة رصد واقع حقوق الإنسان في الأردن، من خلال تحليل مضمون التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في الفترة الزمنية الممتدة من عام 2001 إلى 2013، وقد استندت الدراسة إلى استخدام منهج تحليل المضمون، المستند إلى وحدة السطر ووحدة الموضوع، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها: أن موضوع احترام الحريات المدنية والحقوق المتفرعة عنه، يعد أولوية قصوى بالنسبة للإدارة الأمريكية؛ حيث احتل المرتبة الأولى من حيث المساحة المخصصة له في تقارير الخارجية الأمريكية، وهو ما يعكس الرغبة في تعميم نمط الثقافة الأمريكية التي تقدس الحريات المدنية، بالإضافة إلى أن هناك بعض الحقوق في الأردن شكلت على الدوام سلبية مطلقة، ولم يطرأ عليها أي تطور إيجابي عبر سنوات الدراسة، ومنها قضايا بالتعذيب، والاعتقال، وعدم استقلالية القضاء، والتدخل التعسفي في الشؤون الخاصة، وغياب حرية التعبير وحرية الصحافة، والحريات الأكاديمية والمناسبات الثقافية.

المصطلحات الأساسية: حقوق الإنسان، الأردن، تقارير وزارة الخارجية الأمريكية.

المقدمة:

بعد انتهاء الحرب الباردة، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات تهدف إلى استثمار ملفات حقوق الإنسان في دول العالم المختلفة؛ بهدف توظيفها سياسياً

(*) قسم العلوم السياسية، نائب عميد كلية الآداب، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية. aldabbas@yu.edu.jo
(**) قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية. wasfi0003@yahoo.com.
(***) قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية.

لتحقيق جملة من الأهداف، ومن أبرزها: استخدامها سلاحاً أيديولوجياً في مواجهة الخصوم، أو أداة رقابية في التعامل مع الحلفاء، أو أداة لتبرير سياسات التدخل في شؤون الدول الأخرى.

وتعد التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية إحدى هذه الأدوات التي تهدف إلى تصنيف دول العالم بموجب سجلات حقوق الإنسان لديها. وقد أشار موقع وزارة الخارجية الأمريكية بشكل واضح وصريح إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية تقدم تقارير عن جميع البلدان المتلقية للمساعدات الأمريكية وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الكونغرس الأمريكي وفقاً لقانون المساعدات الخارجية لعام 1961 وقانون التجارة لعام 1974 (DOS, 2014).

وعلى الرغم من أن الأردن يشكل دولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الإستراتيجية؛ حيث بدأت العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام 1949 (DOS, 2014)، فقد استخدمت المساعدات الأمريكية (التي تقدر بـ 360 مليون دولار مساعدات اقتصادية سنوية، و300 مليون دولار مساعدات عسكرية، بحسب تقديرات عام 2014) في كثير من الأحيان أداة ضغط لتحسين سجلات حقوق الإنسان في الأردن، كما وردت في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية. وضمن هذا السياق تحاول هذه الدراسة رصد واقع حقوق الإنسان في الأردن من خلال تحليل مضمون التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية.

هدف الدراسة وأهميتها:

تستهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع حقوق الإنسان في الأردن من خلال تحليل مضمون التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، وهي تقارير سنوية تقوم السفارة الأمريكية في عمان بإعدادها من قبل كوادر متخصصة استناداً إلى حالات يتم رصدها، أو الإبلاغ عنها، فضلاً عن استناد هذه التقارير إلى تقارير أخرى تصدرها العديد من المنظمات الدولية مثل هيومان رايتس ووتش.

وتشكل هذه التقارير مؤشراً مهماً لتشخيص حالة حقوق الإنسان في الأردن، ومقياساً نوعياً لقياس مدى استجابة الحكومة الأردنية للانتقادات الواردة في هذه التقارير، خاصة أنها صادرة عن دولة عظمى تحظى بعلاقات إستراتيجية وتأثيرية مع الأردن.

مشكلة الدراسة وفروضها:

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسة في الكشف عن جدوى تقارير وزارة الخارجية الأمريكية، من الناحية العملية، في تحسين سجل حقوق الإنسان في الأردن، ويتفرع عن هذه المشكلة العديد من التساؤلات الفرعية، منها: ما واقع حقوق الإنسان في الأردن في ضوء هذه التقارير؟ أأسهمت حقاً هذه التقارير في تحسين وضع حقوق الإنسان في الأردن أم إن طبيعة العلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن قد أسهمت في تجاوز قضايا حقوق الإنسان؟

محددات الدراسة:

لغايات الضبط المنهجي فإن هذه الدراسة ستستند إلى مجموعة من المحددات:

أولاً – ستقتصر هذه الدراسة على تناول سجلات حقوق الإنسان في الأردن بناء على التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، وذلك ابتداء من عام 2001، وتحديداً بعد أحداث 11 سبتمبر؛ حيث بدأت الإدارة الأمريكية بالضغط على الدول العربية لتحسين ملفات حقوق الإنسان بشكل غير مسبوق، وانتهاء بعام 2013؛ حيث صدر آخر تقرير للإدارة الأمريكية في أثناء إعداد هذه الدراسة.

ثانياً – التقارير التي تم الاستناد إليها في هذا البحث منشورة باللغة الإنجليزية على موقع الخارجية الأمريكية، وعلى موقع السفارة الأمريكية في عمان.

ثالثاً – تستند هذه الدراسة إلى مؤشرات حقوق الإنسان الواردة في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية، وهي مؤشرات تتميز بالشمولية والتفصيل والإضافة؛ بمعنى أن أية انتهاكات جديدة لم تظهر في تقارير سابقة في الدولة المعنية تضاف إلى التقرير اللاحق، وتنسجم مع ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948؛ حيث أشارت المادة الأولى من الإعلان "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق"، في حين أن القسم الأول من تقارير الخارجية الأمريكية مخصص للحديث عن كرامة الإنسان، بالإضافة إلى أن الحقوق الواردة في التقارير تشتمل أيضاً على ما جاء من حقوق مدنية، وسياسية واقتصادية، واجتماعية، وثقافية في العهدين الدوليين لعام 1966، وموزعة على مجموعة من الأقسام على النحو الآتي:

القسم الأول: وهو تحت بند احترام كرامة الإنسان، ويشتمل على المواضيع الآتية:

1 – الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة.

2 – الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع.

3 – الاختفاء.

4 – التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

5 – الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي.

6 – السجناء والمعتقلون السياسيون.

7 – التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد، أو الأسرة أو البيت، أو في المراسلات.

القسم الثاني: ويتعلق باحترام الحريات المدنية، ويندرج تحت هذا القسم مجموعة من الحقوق، وهي:

1 – حرية الكلام وحرية الصحافة.

2 – حرية التجمع سلمياً وتكوين الجمعيات والانتساب إليها.

3 – الحرية الدينية.

4 – حرية التنقل، والأشخاص المشردون داخلياً، حماية اللاجئين، والأشخاص عديمو الجنسية.

القسم الثالث: وهو تحت عنوان احترام الحقوق السياسية، ويشتمل على الحقوق الفرعية الآتية:

1 – حق المواطنين في تغيير حكومتهم.

2 – الانتخابات والمشاركة السياسية.

القسم الرابع: الفساد الحكومي والشفافية.

القسم الخامس: وهو يتعلق بموقف الحكومة الأردنية من التحقيق الذي تقوم به المنظمات الدولية فيما يُزعم من انتهاكات لحقوق الإنسان، ويشتمل على:

1 – موقف الحكومة من المنظمات الدولية.

2 – موقف الحكومة من المنظمات غير الحكومية.

القسم السادس: وهو يتعلق بالتمييز المجتمعي، ويندرج تحت هذا القسم مجموعة من الحقوق الفرعية، وذلك على النحو الآتي:

1 – التمييز ضد المرأة.

2 – التمييز ضد الأطفال.

3 – التمييز ضد ذوي الإعاقات.

4 – التمييز ضد الأقليات.

5 – المتاجرة بالبشر.

القسم السابع: ويتعلق بحقوق العمال: ويندرج تحت هذا القسم مجموعة من الحقوق الفرعية، هي على النحو الآتي:

1 – حق تكوين الجمعيات.

2 – حق التنظيم والمساومة الجماعية على الأجور.

3 – حظر العمل ألقسري أو الإجباري.

4 – حظر عمل الأطفال.

5 – ظروف العمل.

منهجية الدراسة:

ستعمد هذه الدراسة إلى استخدام منهج تحليل المضمون المستند إلى وحدة السطر ووحدة الموضوع، وذلك بهدف بيان حجم المساحة المخصصة لكل من مؤشرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي لغايات تحليل الفروق الإحصائية بين مؤشرات الدراسة.

الدراسات السابقة:

في حدود علم الباحثين، واستناداً إلى ما اطلع عليه من دراسات، فإن هذه الدراسة تعد الأولى من نوعها في معالجة هذا الموضوع، من حيث الكشف عن واقع حقوق الإنسان في الأردن من خلال تقارير الخارجية الأمريكية؛ أما فيما يتعلق بالدراسات الأخرى، فقد تناولت قضايا حقوق الإنسان في الأردن من زوايا مختلفة وتحت عناوين متباينة، منها:

1 – دراسة (Yefet, 2015): وقد تناول الباحث فيها واقع حقوق الإنسان في العالم العربي وتحديداً في كل من مصر والأردن، حيث أبرز الباحث جملة التحديات التي تواجه سجل حقوق الإنسان على جميع الصعد السياسية، والدينية، وحقوق الاقليات، وحقوق المرأة، وواقع الصراع بين الدولة والمجتمع.

2 – دراسة (أحمد سليم، 2013): وقد تناولت دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية من عام 2001 إلى عام 2013، ومدى تأثيرها في إثارة الفوضى والنزاعات العرقية والإثنية عن طريق استخدام وسائل متعددة، كالإعلام ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الأقليات، تحت مسميات مختلفة، منها حقوق الإنسان، وذلك كله في إطار تحقيق المصالح والأهداف الأمريكية.

3 – دراسة (أيهم حياصات، 2013): وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي، بما له من تأثير كبير على الشارع الأردني منذ عام 1989 إلى عام 2012، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن الحركة الإسلامية قد عبرت عن رؤاها في الإصلاح السياسي بالعديد من الطرق، منها: المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات النيابية؛ حيث تولى أحد قياداتها البارزة رئاسة مجلس النواب لثلاث دورات متتالية، كما شاركت في حكومة مضر بدران عام 1991، كما أن الحركة الإسلامية احترمت الدستور، وحق المرأة في الانتخاب، والترشيح والتعددية السياسية والقبول بالقيم الديمقراطية.

4 – دراسة (أحمد الكفارن، 2011): وقد تناولت دور الانتخابات النيابية منذ عام 1989 إلى عام 2007 في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها، وهي دراسة إحصائية، تنقسم إلى مجالات متنوعة، منها: مجال المشاركة بالحياة البرلمانية، ومجال اكتساب المهارات السياسية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعرف دور الانتخابات النيابية في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أبرزها ضرورة إعداد برامج توعوية للنساء في مجال الحياة البرلمانية، وتبصيرهن بحقوقهن في الانتخاب والترشيح والمؤازرة، وضرورة تفعيل دور المرأة في الأحزاب السياسية.

5 – دراسة (محمد يعقوب، ومريم نزال، 2011): وهي دراسة بيبليوغرافية

تهدف إلى إعداد قوائم الإنتاج الفكري المتعلقة بحقوق الإنسان، وقد صنفت بحسب المؤلف، وتاريخ النشر، ومكان النشر، ونوع المؤلفات، ونوع جهة الإصدار.

6 – دراسة (محمد مخادمة، 2010): وقد تناولت موضوع حقوق الإنسان على نحو ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين لعام 1966، ومدى التطابق مع التشريعات الأردنية المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من كون الإعلان العالمي ذا قيمة أدبية وتعليمية غير ملزمة، فقد أصبح مع تواتر الزمن بمثابة عرف دولي له قيمة كبرى، وتأخذ به كثير من الدول، منها الأردن.

7 – دراسة (عدنان بدران، 2010): وقد تناولت هذه الدراسة إجراء مسح شامل لملف حقوق الإنسان سواء فيما يتعلق بالدستور الأردني، أو التشريعات القانونية، أو الاتفاقيات الدولية، وقد توصلت إلى أن العمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الأردن قد أصبح عملاً ممنهجاً ودائماً وليس حدثاً استثنائياً في السياسات الرسمية؛ إذ خطا الأردن خطوات كبيرة على مختلف الصعد الدولية والإقليمية والمحلية في هذا المجال من أجل تعزيز الأمن المجتمعي وتنمية حقوق الإنسان وترسيخ مفهوم المواطنة.

8 – دراسة (محمد المقداد، 2004): وقد حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة على ضوء نتائج الانتخابات النيابية للمجلس التشريعي الرابع عشر لعام 2003. توصلت الدراسة إلى أن العوامل الاجتماعية والثقافية والإعلامية ما زالت متجذرة، وأن نسب التغيير في منح الصوت ما زالت ثابتة داخل المجتمع الأردني.

1 – الإطار النظري – التوظيف السياسي لحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية:

تعددت الدراسات والمقالات التي تناولت ضرورة تفعيل قضايا حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية، وفي إحدى الدراسات الأجنبية التي أعدت في معهد بركينغز كان هناك دعوة واضحة إلى ضرورة فهم قضايا حقوق الإنسان الدولية من قبل المسؤولين الأمريكيين العاملين في مجالات السياسة الخارجية، والشؤون العامة، وشؤون المساعدات، على اعتبار أن سياسة حقوق الإنسان أدت دوراً مهماً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة عبر التاريخ؛ فقد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي إلى حقوق الإنسان خلال خطابه الأول بعد توليه منصب

الرئاسة، في حين أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، أن حقوق الإنسان تُعد "عنصراً مركزياً" في السياسة الخارجية الأمريكية، وتشير الدراسة إلى أن سياسة حقوق الإنسان بدأت بمبادرة من الكونجرس الأمريكي بضغط من قبل جماعات حقوق الإنسان، والمحامين، واتحادات العمال، والجماعات الكنسية، والعلماء والأكاديميين، وغيرهم، وذلك تحت مسمى محاربة الشيوعية (Cohen, 2008).

وقد أشار هنري كيسنجر بكل وضوح إلى أن أحد أبرز التحديات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية كان التوتر الدائم بين الأخلاق والبراجماتية، وعلى الرغم من اعترافه بأن حقوق الإنسان يجب أن تكون عنصراً أساسياً في السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن بحذر شديد (Uche, 2009: 93-94) لكي لا تفسد العلاقات مع الحلفاء، واستناداً إلى هذه الرؤية البراجماتية، فقد دافع كل من هنري كيسنجر وجورج كينان عن أهمية الاستخدام والتوظيف السياسي لحقوق الإنسان في فترة الحرب الباردة؛ حيث يتم التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفيتي، ويتم تجاهل الانتهاكات عندما تحدث في دولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية منصباً على مكافحة الشيوعية في تلك الفترة، حتى إن الولايات المتحدة استعانت بالإسلاميين في مواجهة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، كما أن الولايات المتحدة كانت تفضل التعامل مع دول تحكم من قبل أنظمة غير ديمقراطية يحكمها شخص واحد ويملك سلطة واسعة ومطلقة وغير مقيدة بخلاف النظم الديمقراطية التي تستدعي قبل اتخاذ أي قرار المرور بالقنوات القانونية والرجوع إلى ممثلي الشعب المنتخبين (Cohen, 2008).

وفي نظرة مغايرة وتحديداً في عام 1974، أصدرت لجنة فرعية تابعة للجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي تقريراً بعنوان "حقوق الإنسان في المجتمع الدولي: دعوة لقيادة الولايات المتحدة"؛ أوصى بأن تصبح مسألة حقوق الإنسان ذات أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية، ودعا الكونجرس الأمريكي إلى إثارة قضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وفي جميع المسارح الدولية الأخرى، بالإضافة إلى تقييد المساعدات العسكرية والاقتصادية للحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان، فضلاً عن سن تشريع يُطالب بإعداد تقرير عن كل دولة تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة، ومنع المساعدات العسكرية والاقتصادية عن الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان، واستثنى من ذلك الدول التي تواجه كارثة إنسانية.

ومنذ عهد الرئيس الأمريكي "كارتر" دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على تبني جملة من الخيارات لتفعيل قضايا حقوق الإنسان في علاقاتها الدولية ومن أبرزها (Cohen, 2008: 2):

1 – انتهاج دبلوماسية خاصة وقوية عبر قيام موظفي السفارات الأمريكية في الخارج برفع تقارير عن واقع انتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأجنبية.

2 – انتهاج مبدأ التصريحات العلنية أو استخدام "الكلمات القوية"، بقصد إيجاد مواقف واضحة للولايات المتحدة وإشعار الدول الأخرى بهذا الموقف الأمريكي. وقد يكون التصريح فيه عمومية أو يحدد دولة بعينها.

3 – القيام بإرسال إشارات رمزية تراوح بين خفض الاتصالات العسكرية وإرسال رسائل إلى منشقين.

4 – تدابير إيجابية، مثل توجيه المساعدات الاقتصادية، أو بيع التكنولوجيا أو غيرها من المنتجات للحكومات، تعمل على تحسين سجلاتها. أو قيام الرئيس الأمريكي بزيارة دولة تقديراً لتحسين أوضاع حقوق الإنسان فيها، أو على أساس أن تكون هناك إصلاحات في مجال حقوق الإنسان.

5 – تدابير عقابية كتخفيض حجم المساعدات العسكرية أو المبيعات، ومحاولة كسب النفوذ عبر مد الجسور مع القوى السياسية والعسكرية التقدمية في الدولة المعنية.

وفي الآونة الأخيرة قامت الولايات المتحدة باستخدام القوة العسكرية والتدخل العسكري المباشر استناداً إلى العديد من المبررات، من بينها انتهاكات حقوق الإنسان كما حصل في أفغانستان عام 2001، والعراق عام 2003.

ومع انتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية النظر إلى حقوق الإنسان كمصلحة قومية أمريكية؛ بهدف نشر المنظومة القيمية الأمريكية المرتبطة بحقوق الإنسان، باعتبار أن التحرر الفكري مقدمة للتحرر الاقتصادي؛ مما يترتب على ذلك اقتصاد مفتوح من قبل الدول الأخرى أمام الشركات الأمريكية، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد الدولي المتبادل؛ بحيث لا تتمكن أية دولة من الانعزال بمواردها وثرواتها الطبيعية، وهو ما يعكس المصلحة الأمريكية الخالصة (بسيوني، 1997: 117).

وفي أثناء الحملة الانتخابية للمرشح الجمهوري بوش عام 2000، أكدت

"كونداليزا رايس" وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، حينما كانت مستشارة السياسة الخارجية في تلك الفترة، في مقالة نشرتها مجلة (Foreign Affairs) في عددها الصادر عام 2000، ضرورة تجاوز الأسس القديمة للسياسة الأمريكية الخارجية بما يتناسب مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ فقد انتقدت الاعتقاد بضرورة قراءة المصلحة الأمريكية من خلال القانون الدولي ومنظمات كالأمم المتحدة؛ حيث أشارت إلى أنها ليست ضد "المصلحة الإنسانية"، لكن يمكن اعتبارها في المقام الثاني بعد المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية (Rice, 2000: 47).

لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أسهمت في تعزيز ضرورة اهتمام الولايات المتحدة بقضايا حقوق الإنسان؛ حيث تم تفسير أحداث 11 سبتمبر بأنها وقعت نتيجة لغياب الديمقراطية، والحقوق والحريات العامة، في منطقة الشرق الأوسط مهد المتهمين بتنفيذ تلك الأحداث، ولذلك فقد تغيرت قناعات الإدارة الأمريكية بضرورة تغيير النظم السياسية غير الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

وقد لخص جورج شولتز* مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن بأربع نقاط رئيسة(**):

1 – نحن في حالة حرب ضد الإرهاب.

2 – عدونا ليس الإرهاب وحده وإنما حامله وبائعه ومروجه وشاربه ومطعمه... إلخ.

3 – الإرهاب هو الإرهاب بوجود أو عدم وجود قضايا مشروعة.

4 – علينا أن نتذكر تراثنا، من نحن وكيف ولدت جزيرة الحرية التي نعيش فيها.

2 – المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن:

تعود جذور العلاقات الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى عام 1949 عندما أقيمت العلاقات الدبلوماسية بينهما، إلا أن التطور الكبير في مستوى العلاقات قد حصل عام 1974 عندما قام الرئيس الأمريكي نيكسون بزيارة الأردن؛ إذ تم

(*) خبير اقتصادي أمريكي، شغل عدة مناصب وزارية، منها وزير خارجية الولايات المتحدة من عام 1982 إلى عام 1989.

(**) نقلاً عن: هيثم مناع: مترتبات السياسة الأمريكية في حقوق الإنسان على الأوضاع العربية (محاضرة ألقيت في نقابة المهندسين في المنامة بدعوة من الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في 14/12/2002 ضمن احتفاليات اليوم العالمي لحقوق الإنسان).

الاتفاق على تشكيل لجان مشتركة للإشراف على جميع أوجه التعاون وتحديداً في المجالات الاقتصادية، كما قام الرئيس الأمريكي فورد عام 1975 بإعطاء الأردن معاملة تفضيلية للاستفادة من تصدير سلع معينة معفاة من الرسوم الجمركية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد التزمت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للأردن.

وكان هناك مجموعة من العوامل التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيلاء الأردن أهمية خاصة، منها:

1 – العامل الجغرافي: فقد أدت العوامل الجيوإستراتيجية دوراً مهماً في تعظيم أهمية الأردن بالنسبة للولايات المتحدة نتيجة قرب الأردن من مناطق الأزمات، وتحديداً ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، ومنطقة الخليج التي تحوي ما يقارب 65% من احتياطي النفط العالمي.

2 – يشكل الأردن عازلاً جغرافياً طبيعياً بين إسرائيل وكل من العراق وسوريا وبين منطقتي البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، وقد أعطى هذا الموقع للأردن أهمية إستراتيجية تفوق حجمه الجغرافي. (الحجاج، 2009: 188).

3 – هناك توافق كبير بين التوجهات الأردنية والأمريكية في العديد من الأزمات والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، منها ما كان يتعلق بمقاومة الشيوعية في أثناء الحرب الباردة، فقد قدمت الولايات المتحدة عشرة ملايين دولار للأردن كمكافأة على إقالة الملك حسين لحكومة سليمان النابلسي عام 1956 (الحجاج، 2009: 186)، كما أن هناك توافقاً حول قضايا أخرى منها: محاربة التطرف والإرهاب وإحلال السلام في المنطقة.

4 – يصنف الأردن من قبل الإدارة الأمريكية باتباعه لسياسات تقوم على الاعتدال، كما يمكن للأردن أن يسهم في توفير بيئة أمنية مناسبة في المنطقة.

وقد اعتبرت الإدارة الأمريكية مساعداتها للأردن بوصفها ركيزة أساسية وأداة مهمة لتنفيذ سياستها الخارجية، وقدرت المساعدات الأمريكية للأردن منذ عام 1950 إلى 2012 ما يقارب 13,10 مليار دولار، وارتبطت – بشكل أساسي – بموقف الأردن من الصراع العربي الإسرائيلي، فقد تم تقليص هذه المساعدات نتيجة الموقف الأردني الرافض لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978 (الفايز، 2013: 53).

وقد ازدادت العلاقات الاقتصادية التجارية بين الأردن والولايات المتحدة بعد التوقيع على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) عام 1997، واتفاقية التجارة الحرة (FTA) عام 2000، وبموجبهما استطاعت المنتجات الأردنية الوصول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية والقيود الكمية (دياب، 2006: 5).

وبعد توقيع الأردن على اتفاقية وادي عربة مع إسرائيل عام 1994، زادت الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية للأردن للحفاظ على استقراره الداخلي وتقوية اقتصاده، وللسير مضياً في تطوير علاقاته مع إسرائيل، وتشير التقديرات المختلفة إلى أنه منذ عام 1998 حتى عام 2002، راوحت نسب المساعدات بين 75 و 150 مليون دولار، وفي عام 2003 زادت الولايات المتحدة من مساعداتها نتيجة للموقف الأردني الداعم للحرب على الإرهاب لتبلغ 920 مليون دولار سنوياً (Sharp, 2005: 13).

وبحسب التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى في التوزيع النسبي للمساعدات الخارجية الملتزم بها خلال العام 2014 بحسب الجهة المانحة بنسبة تصل إلى 33% من مجموع المساعدات التي يتلقاها الأردن من الدول الأخرى (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2014)، وفي الثالث من شباط 2015 وقعت الإدارة الأمريكية مع الحكومة الأردنية مذكرة تفاهم تقدم الولايات المتحدة بموجبها مساعدات مالية للأردن بقيمة مليار دولار سنوي من مجموع المساعدات الأمريكية، ابتداء من عام 2015 ولغاية عام 2017، وتخضع لموافقة الكونغرس، وهي لاحقة لاتفاقية سابقة لمدة خمس سنوات، التي كانت الولايات المتحدة قد تعهدت فيها تقديم ما مجموعه 660 مليون دولار سنوياً من عام 2009 ولغاية عام 2014 (Sharp, 2016: 12).

3 – الإطار العملي والتحليلي: تحليل مضمون تقارير وزارة الخارجية الأمريكية عن واقع حقوق الإنسان في الأردن (2001–2013):

تستهل التقارير الصادرة عن الخارجية الأمريكية، وتحديداً في مقدمتها، بالإشارة إلى طبيعة نظام الحكم في الأردن، وعدد سكان الدولة، ومن ثم التطرق إلى مؤسسات الدولة المختلفة من تشريعية وتنفيذية وقضائية، ويتم بعد ذلك تلخيص واقع حقوق الإنسان في الأردن. ويضم كل تقرير عدة أقسام تتناول تفاصيل حقوق الإنسان في الأردن.

القسم الأول – احترام كرامة الإنسان والحقوق المتفرعة عنه:

من خلال تحليل مضمون تقارير وزارة الخارجية الأمريكية استناداً إلى وحدة الموضوع والسطر، فقد حسبت المساحة المخصصة للقسم الأول والمخصص للحديث حول "احترام كرامة الإنسان والحقوق المتفرعة عنه"، وكانت النسب المئوية تراوح بين أعلى قيمة وهي 24,7% في عام 2008 وأدنى قيمة 18,9% في عام 2003، وهي نسب متقاربة عبر سنوات الدراسة.

وقد شكلت المساحة الكلية لموضوع "احترام كرامة الإنسان والحقوق المتفرعة عنه" بعد حساب الأوساط الحسابية ما مجموعه 21,4%، واحتل هذا الموضوع المرتبة الثالثة من حيث درجة اهتمام الإدارة الأمريكية بموضوعات حقوق الإنسان في الأردن. (انظر جدول (1أ).

جدول (1أ)
احترام كرامة الإنسان والحقوق المتفرعة عنه

السنة	المساحة المخصصة
2001	%20,9
2002	%18,11
2003	%18,9
2004	%21,2
2005	%21,1
2006	%22,9
2007	%22,5
2008	%24,7
2009	%22,2
2010	%23,5
2011	%20,3
2012	%20,7
2013	%21,7
المعدل العام	**%21,4**

الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ويوضح جدول (1ب) جميع الحقوق الفرعية التي تندرج تحت قسم "احترام كرامة الإنسان"، ومنها: رصد أية انتهاكات تتعلق بالحرمان من الحياة على نحو تعسفي، والاختفاء، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، والاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، واستقلالية القضاء..إلخ، وقد صنفت هذه الحقوق من خلال وضع إشارة (✓) للجوانب الإيجابية، وإشارة (X) للجوانب السلبية، وإشارة (××) للسلبية المطلقة، وإشارة (X –) بمعنى سلبية ومتناقصة، وإشارة (–) لعدم ذكرها في التقرير.

جدول (1ب)
احترام كرامة الإنسان والحقوق المتفرعة عنه

الموضوع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحرمان من الحياة على نحو تعسفي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الاختفاء	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
التعذيب	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
ظروف السجون	×	×	×	×	×	×	×	×	–×	××	××	–×	–×
الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
استقلالية القضاء	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
السجناء السياسيون	×	×	×	×	×	✓	×	✓	×	×	×	×	×
التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×

* الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ومن خلال تحليل مضمون جدول (1ب)، يمكن رصد النتائج الآتية:

1 – شكلت قضايا التعذيب، والاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، واستقلالية القضاء، والتدخل التعسفي في الشؤون الخاصة، أبرز القضايا السلبية التي لم يطرأ عليها أي تطور أو اختلاف وذلك بشكل مطلق خلال سنوات الدراسة من عام 2001

إلى عام 2013، وبسلبية أقل احتل موضوع السجناء السياسيين، وظروف السجون المرتبة الثانية.

2 – تمثلت الجوانب الإيجابية في التقارير في عدم وجود قضايا اختفاء، أو حرمان من الحياة على نحو تعسفي خلال مدة الدراسة.

القسم الثاني – احترام الحريات المدنية والحقوق المتفرعة عنها:

احتل هذا القسم المرتبة الأولى من حيث المساحة المخصصة له في التقارير السنوية للخارجية الأمريكية بمعدل 29,3% عبر سنوات الدراسة، وهو ما يشير إلى أهمية هذه الحقوق بالنسبة للخارجية الأمريكية (انظر جدول 2أ)، وقد نستطيع أن نفسر هذا الأمر باعتبار أن حركة الحقوق المدنية كانت الأساس الذي قامت عليه الحضارة الأمريكية بعد الحرب الأهلية.

وبموجب جدول (2أ)، راوحت النسب المئوية بين أعلى قيمة وهي 39,1% في عام 2002 وأدنى قيمة 19,6% في عام 2012، وهي نسب متناقصة عبر السنوات المختلفة، وهو مؤشر إيجابي إلى أن هناك استجابة لدى الحكومة الأردنية في موضوع احترام الحريات المدنية.

جدول (2أ)
احترام الحريات المدنية والحقوق المتفرعة عنها

السنة	النسبة المئوية
2001	%35,4
2002	%39,1
2003	%33,2
2004	%29,2
2005	%29,5
2006	%32,7
2007	%30,8
2008	%27,9
2009	%28,1

تابع / جدول (2أ)
احترام الحريات المدنية والحقوق المتفرعة عنها

السنة	النسبة المئوية
2010	%34,9
2011	%20,2
2012	%19,6
2013	%20,5
المعدل العام	**%29,32**

الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في التقارير.

ويوضح جدول (2ب) جميع الحقوق الفرعية التي تندرج تحت قسم "احترام الحريات المدنية"، ومنها رصد أية انتهاكات تتعلق بحرية التعبير وحرية الصحافة، وحرية الإنترنت، والحريات الأكاديمية، والمناسبات الثقافية، وحرية التجمع سلمياً، وتكوين الجمعيات، والانتساب إليها، والحريات الدينية، والنفي القسري....إلخ.

1 – أشارت التقارير بسلبية مطلقة إلى كل من حرية التعبير وحرية الصحافة، والحريات الأكاديمية، والمناسبات الثقافية، وحرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، والانتساب إليها، وحرية التنقل، وقانون الجنسية، والتوقيع على المعاهدات الدولية لحماية اللاجئين؛ حيث لم يطرأ على هذه الحريات أي تطور أو اختلاف خلال سنوات الدراسة من عام 2001 إلى عام 2013، وبحسب مقياس حرية الصحافة حول العالم (Worldwide Press Freedom Index Ranking)، وهو تقرير تصدره منظمة (مراسلون بلا حدود) التي تتخذ من باريس مقراً لها، تراجع تصنيف الأردن في الحريات الصحفية وحرية الرأي والتعبير من الرتبة 99 عام 2002 إلى الرتبة 141 عام 2014 (rsf.org, 2014)، وهو ما ينسجم مع تقارير الخارجية الأمريكية حول الحالة الصحفية في الأردن.

2 – أشارت التقارير بسلبية إلى موضوع حرية التنقل من حيث وجود قيود كثيرة تحكم ذلك، وبخاصة ما يتعلق بالقاصرين؛ إذ يشترط الإذن الخطي من الآباء للحصول على جواز سفر، أو مغادرة الأمهات مع أطفالهن إلى خارج البلاد.

جدول (2ب)
احترام الحريات المدنية والحقوق المتفرعة عنها

الموضوع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حرية التعبير وحرية الصحافة	×	×	×	××	××	××	××	×	×	×	×	×	×
حرية الإنترنت	×	×	×	✓	✓	✓	✓	×	−×	×	×	×	×
الحريات الأكاديمية والمناسبات الثقافية	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانتساب إليها	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الحريات الدينية	×	×	×	×	×	×	×	×	×	× ت . دولي	ت . دولي	ت . دولي	× ت . دولي
حرية التنقل	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
قانون الجنسية	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
النفي القسري للمواطنين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	–
التوقيع على المعاهدات الدولية لحماية اللاجئين	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
احترام قرارات المفوضية السامية حول اهلية الذين يطلبون اللجوء	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

* الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ومن خلال تحليل معطيات جدول (2ب)، يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

3 – بالنسبة للحريات الدينية، أكدت التقارير مواصلة الحكومة الممارسة الفعلية لفرض القيود على الحريات الدينية، ومنها: اشتراط تطبيق الشريعة التي تحظر تحول المسلمين إلى دين آخر، وعدم اعتراف الحكومة ببعض الطوائف الدينية، من مثل "شهود يهوا" وبكنيسة المسيح وبالدروز والبهائيين.

4 – أما بالنسبة لقانون الجنسية، فقد اتهمت التقارير الأردن بأنه لا يطبق قوانين الجنسية بانتظام إلا في الحالات التي تصادر فيها جوازات السفر من المواطنين من أصل فلسطيني؛ حيث إن هناك نحو 130 ألف لاجئ فلسطيني من قطاع غزة غير مؤهلين للحصول على الجنسية، وبموجب التقارير فإن الأردن لم يوقع على المعاهدات الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، ولا البروتوكول المكمل لها في عام 1967، وليس هناك أية قوانين داخلية لمنح صفة اللجوء أو اللجوء السياسي.

5 – الاستثناء الوحيد في موضوع احترام الحريات المدنية هو أن الحكومة الأردنية لم تمارس النفي القسري مطلقاً داخل البلاد وخارجها، بالإضافة إلى احترام الحكومة الأردنية قرارات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول أهلية الذين يطلبون اللجوء السياسي.

القسم الثالث – احترام الحقوق السياسية والحقوق المتفرعة عنه:

وقد احتل هذا القسم المرتبة الخامسة من حيث المساحة بمعدل 6,71% من مجموع التقارير السنوية للخارجية الأمريكية على نحو ما يوضح ذلك جدول (3أ)، وهي مرتبة متواضعة نسبياً في سلم اهتمام الإدارة الأمريكية؛ بمعنى أن الحكومة الأمريكية لا تعنى كثيراً بتطوير الحقوق السياسية في الأردن.

واستناداً إلى البيانات المدرجة في الجدول المذكور، فقد راوحت النسب المئوية بين أعلى قيمة وهي 10,6% في عام 2008، وأدنى قيمة 4,6% في عامي2011 و2012، وهو ما يشير إلى أن الاتجاه العام يشير إلى تناقص مساحة هذه الحقوق في التقارير، وقد كانت أعلى النسب في أعوام 2007 و2008، وذلك في أعقاب الانتخابات البرلمانية والبلدية لعام 2007، التي تعرضت لانتقادات كثيرة.

جدول (3أ)
احترام الحقوق السياسية والحقوق المتفرعة عنه

السنة	النسبة المئوية
2001	%6,6
2002	%5,4
2003	%7,1
2004	%7,1
2005	%7,01
2006	%7,2
2007	%9,3
2008	%10,7
2009	%5,4
2010	%5,5
2011	%4,6
2012	%4,6
2013	%6,7
المعدل العام	**%6,71**

* الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ويظهر جدول (3ب) جميع الحقوق الفرعية التي تندرج تحت قسم "احترام الحقوق السياسية"، منها: رصد أية انتهاكات تتعلق بقدرة المواطنين على تغيير حكوماتهم، والانتخابات البرلمانية والبلدية، وتمثيل المناطق الحضرية، والمواطنون من أصل فلسطيني في البرلمان، وحقوق الأقليات، وحقوق المرأة، والفساد الحكومي.

جدول (3ب)

الموضوع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قدرة المواطنيين على تغيير حكوماتهم	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الانتخابات البرلمانية	x (العام 1997)	–	✓	–	–	–	×			✓			✓
الانتخابات البلدية	(العام 1999)		✓				×		–	✓	–	–	×
تمثيل المناطق الحضرية والمواطنين من أصل فلسطيني في البرلمان	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
تخصيص مقاعد للأقليات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
حق النساء في التصويت	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الفساد الحكومي والشفافية	–	–	–	–	×	×	×	×	×	×	×	×	×

* الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ومن خلال تحليل بيانات جدول (3ب)، يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

1 – أشارت التقارير بسلبية مطلقة بالنسبة للمواضيع التالية: قدرة المواطنين على تغيير حكوماتهم، وعدم وجود عدالة في تمثيل المناطق الحضرية، وعدم وجود عدالة في تمثيل المواطنين من أصل فلسطيني، وقضايا الفساد الحكومي والشفافية.

2 – بدأ موضوع الفساد يظهر في تقارير الخارجية الأمريكية ابتداء من عام 2005، كما يوضح الجدول، وقد أشارت التقارير إلى أنه على الرغم من وجود عقوبات جنائية على المسؤول الذي يتورط بالفساد، فإنه لم يكن هناك سوى إدانات قليلة، ولم يتم محاسبة المسؤولين الذين لم يقدموا كشفاً بذممهم المالية، كما انتقد التقرير عدم السماح للمواطنين الاطلاع على المعلومات الحكومية عندما تصبح

جزءاً من السجل القانوني، وهو ما يجيزه القانون. وقد تلا ذلك إصدار العديد من التشريعات في الأردن، منها: مشروع قانون إشهار الذمة المالية لعام 2006، ومشروع قانون مكافحة الفساد، حيث شكلت في 2007/2/6 هيئة مكافحة الفساد (مركز عدالة، 2014)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط زمني مباشر بين ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية حول الفساد وبين الاستجابة الفورية من قبل الحكومة الأردنية؛ وذلك نظراً لخطورة هذا الموضوع. وفي عام 2006 أقر عدد من مشاريع القوانين ذات العلاقة بالحريات العامة وحقوق الإنسان والنزاهة، من بينها مشروع قانون منع الإرهاب، ومشروع قانون التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، ومشروع القانون المعدل لقانون الوعظ والإرشاد والخطابة والتدريس في المساجد.

3 – أشارت التقارير إلى وجود تجاوزات في الانتخابات البلدية والبرلمانية، وقد كانت أسوأها الانتخابات البرلمانية لعام 1997؛ حيث تعرضت الحكومة الأردنية لانتقادات كثيرة؛ مما دفعها لإجراء إصلاحات جذرية تتعلق بإصلاح قانون الانتخاب وتأسيس الهيئة المستقلة للانتخابات.

من جهة أخرى تناولت التقارير العديد من الجوانب الإيجابية بصورتها المطلقة فيما يخص احترام الحقوق السياسية، منها:

1 – تخصيص مقاعد للأقليات (9 مقاعد للمسيحيين في مجلس النواب، و4% من مناصب الجيش)، وثلاثة مقاعد للشركس والشيشان، في حين لم يخصص مقاعد للدروز إلا أنه سمح لهم بتولي المناصب؛ حيث يصنفون من قبل الحكومة الأردنية مسلمين*.

2 – للنساء الحق في التصويت؛ حيث يضم مجلس الأعيان الحالي سبع نساء، ويضم مجلس النواب أيضاً سبع نساء، بالإضافة إلى وجدود ثلاث نساء في الحكومة الحالية.

القسم الرابع – الفساد وانعدام الشفافية:

ابتداء من عام 2009 أصبح موضوع الفساد وانعدام الشفافية يشكل قسماً

(*) وهي نتيجة تتوافق مع دراسة لكل من د. خالد العدوان، ود. خالد الدباس تحت عنوان "المكانة السياسية للبدو والأقليات في الحكومات الأردنية". "مجلة العلوم الاجتماعية: جامعة الكويت"، التي توصلت إلى أن الأقليات في الأردن تحظى بمكانة سياسية مميزة؛ حيث إن نسب تمثيلهم في البرلمان والحكومة تفوق أوزانهم العددية.

مستقلاً، فقد كان هذا الموضوع يتناول على شكل بند ضمن القسم الثالث المتعلق باحترام الحقوق السياسية والحقوق المتفرعة عنه، واستناداً إلى جدول (4أ) احتل هذا القسم المرتبة السادسة من حيث المساحة بمعدل مئوي 3,08% من مجموع التقارير السنوية للخارجية الأمريكية، وهي مساحة متواضعة في سلم الاهتمامات الأمريكية في داخل الأردن.

واستناداً إلى البيانات المدرجة في الجدول المذكور، راوحت النسب المئوية بين أعلى قيمة، وهي 3,93% عام 2010، وأدنى قيمة عام 2005 وهي 2,15%، وهي نسب متقاربة جداً خلال فترة سنوات الدراسة.

جدول(4أ)

السنة	النسبة المئوية
2005	%2,15
2006	%2,85
2007	%2,8
2008	%3,69
2009	%3,3
2010	%3,93
2011	%3,07
2012	%3,11
2013	%2,8
المعدل العام	**%3,08**

* الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ويظهر جدول (4ب) جميع الحقوق الفرعية التي تندرج تحت قسم "**الفساد وانعدام الشفافية**"، منها: عدد القضايا المطروحة للتحقيق بشبهة فساد، وحجم الإدانات، والإفصاح عن الأصول المالية، والاطلاع على المعلومات الحكومية.

جدول (4ب)

الموضوع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد القضايا المطروحة للتحقيق بشبهة فساد	–	–	–	–	1	3	–	69	432	890	0	1	1
حجم الإدانات	–	–	–	–	–	0	–	0	4	1	0	1	1
الإفصاح عن الأصول المالية	–	–	–	–	–	0	3300/1300	3600/3082	–	0	0	0	0
الاطلاع على المعلومات الحكومية	–	–	–	–	✓	✓	0	0	0	0	0	0	0

* الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ومن خلال تحليل معطيات جدول (4ب)، فإنه يمكن رصد النتائج الآتية:

1- هناك تصاعد كبير في نسبة القضايا المطروحة للتحقيق بشبهة فساد؛ فقد ارتفع عدد القضايا من قضية واحدة عام 2005 إلى 890 قضية عام 2010.

2- بالنسبة لحجم الإدانات، فقد كانت بمعدلات متدنية جداً لا تتجاوز 1% في حدودها القصوى.

3- بلغت نسبة الإفصاح عن الأصول المالية ما نسبته 85,6%، وهي نسبة مرتفعة، مع العلم أنه لم يعاقب أي مسؤول بسبب عدم إفصاحه عن بياناته المالية؛ مما يشير إلى أن هذه المسألة تأخذ منحى شكلياً.

4- أشارت التقارير بإيجابية إلى موضوع الاطلاع على المعلومات الحكومية في عامي 2004 و2005، ولم يشر إلى هذا الموضوع قبل ذلك، لكن ابتداء من عام 2007 حتى عام 2013 أشارت التقارير إلى أن الحكومة الأردنية لم تسمح بمثل هذا الحق تحت دواع أمنية.

القسم الخامس – الموقف الحكومي من المنظمات الحقوقية:

احتل هذا القسم المرتبة السابعة والأخيرة من مجموع المساحة المخصصة له في التقارير السنوية للخارجية الأمريكية، وذلك بمعدل مئوي مقداره 2,79%

(انظر جدول 5أ)، وهو مؤشر على تواضع اهتمام الخارجية الأمريكية بمثل هذه المسائل، واستناداً إلى البيانات المدرجة في الجدول المذكور؛ فقد راوحت النسب المئوية بين أعلى قيمة وهي 4,2% في عام 2004، وأدنى قيمة في عام 2012، وهي 1,01%، وهي نسب متناقصة في اتجاهها العام خلال فترة سنوات الدراسة.

جدول(5أ)

السنة	النسبة المئوية
2001	%3,52
2002	%4,09
2003	%3,51
2004	%4,2
2005	%4,11
2006	%3,2
2007	%2,9
2008	%2,5
2009	%2,3
2010	%2,4
2011	%1,1
2012	%1,01
2013	%1,4
المعدل العام	**%2,79**

* الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ويندرج تحت هذا القسم مسألة التعاون مع منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، بالإضافة إلى حرية عمل المركز الوطني لحقوق الإنسان. (انظر جدول: 5ب).

جدول (5ب)

الموضوع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التعاون مع منظمات حقوق الإنسان المحلية	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الدولية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	–
حرية عمل المركز الوطني لحقوق الإنسان	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	×

* الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ومن خلال تحليل معطيات جدول (5ب) يمكن رصد الملاحظات الآتية:

1 – هناك سلبية مطلقة فيما يخص ملف تعاون الحكومة الأردنية مع منظمات حقوق الإنسان المحلية، وهو ما يمكن تفسيره من أكثر من منظور، إما كنتيجة لضعف منظمات حقوق الإنسان المحلية، وعدم امتلاكها ميكانزمات تستطيع بموجبها تحقيق التأثير على الحكومة الأردنية، وإما نتيجة عدم توافر البيئة الديمقراطية المناسبة لعمل هذه المنظمات؛ مما يحد من قدرتها وفاعليتها.

2 – تشير التقارير بإيجابية شبه مطلقة إلى موضوع حرية عمل المركز الوطني لحقوق الإنسان، وقد يفسر ذلك باعتبار أن هذا المركز مؤسسة عامة تسهم الحكومة الأردنية بجزء من موازنته، بالإضافة إلى أن تعيين المراكز القيادية فيه يتم أيضاً بقرار حكومي. وقد أشار تقرير الخارجية الأمريكية لعام 2013 إلى ذلك بوضوح: "The NCHR received both government and international funding. Its board of trustees is appointed by royal decree, and its commissioner general is appointed by the government".

3 – أشارت التقارير بإيجابية مطلقة لموضوع تعاون الأردن مع منظمات حقوق الإنسان الدولية خلال الفترة الممتدة من عام 2001 حتى عام 2010.

القسم السادس – التمييز، الإساءات المجتمعية والحقوق المتفرعة عنه:

وقد احتل هذا القسم المرتبة الثانية من حيث المساحة بمعدل مئوي مقداره

22,24% من مجموع التقارير السنوية للخارجية الأمريكية. (انظر جدول 6أ)، واستناداً إلى البيانات المدرجة في الجدول المذكور، فقد راوحت النسب المئوية بين أعلى قيمة وهي 26,2% في عام 2011، وأدنى قيمة في عام 2002 وهي 18,2%، وهي نسب متفاوتة ومتصاعدة خلال فترة سنوات الدراسة، وتشير إلى أن منحنى اهتمام الإدارة الأمريكية بهذه المسائل في ازدياد.

جدول (6أ)

السنة	النسبة المئوية
2001	%18,52
2002	%18,2
2003	%20,53
2004	%22,7
2005	%23,01
2006	%19,4
2007	%18,9
2008	%21,6
2009	%24,2
2010	%25,7
2011	%26,2
2012	%25,9
2013	%24,3
المعدل العام	**%22,24**

* الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ويندرج تحت هذا القسم رصد أية انتهاكات تتعلق بالعنف والإساءة والتمييز ضد النساء، والأطفال، والاتجار بالبشر، وحقوق الأشخاص المعوقين، وحقوق الفلسطينيين والأقليات. (انظر جدول 6ب).

جدول (6ب)

الموضوع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العنف والإساءة والتمييز ضد النساء	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الأطفال (الجنسية، التعليم والإساءة)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	×	×	×	×	×	×
الاتجار بالبشر	✓	✓	×	✓	×	×	×	×	×	ت.د×	ت.د×	ت.د×	ت.د×
الأشخاص المعوقون	×	×	×	✓	✓	✓	×	×	×–	×	×	×	×
المسيحيون	✓	×	✓	✓	✓	✓	✓	×	×	ت.د✓	ت.د✓	ت.د✓	ت.د✓
الفلسطينيون	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
الدروز	×	×	×	×	×	×	×	×	×	ت.د×	ت.د×	×	×
البهائية	×	×	×	×	×	×	×	×	×	ت.د×	ت.د×	×	×
المثليون	–	–	–	–	×	×	×	×	×	×	×	×	××

* الجداول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ومن خلال تحليل معطيات جدول (6ب)، يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

1 – أشارت التقارير بسلبية مطلقة لمواضيع العنف والإساءة والتمييز ضد النساء*، والتمييز ضد الفلسطينيين، والدروز، والبهائية، والمثليين**.

2 – فيما يتعلق بحقوق الأطفال كالحق في اكتساب الجنسية، أو في التعليم، أو

(*) وهو ما يتسق مع دراسة الباحث James Emanuel تحت عنوان:
"Discriminatory Nationality Laws in Jordan and their effect on mixed refugee families".

(*) أنصفت بعض التقارير الحالة الأردنية وبخاصة ما يخص الدروز والبهائيين؛ فقد أشار تقرير عام (2001) إلى أنه على الرغم من وجود تمييز حكومي ضد الدروز والبهائيين، وذلك بتصنيفهم وفق التشريعات الأردنية بأنهم مسلمون، فإن الحكومة الأردنية تعطيهم الحق في ممارسة طقوسهم في أرض الواقع، بالإضافة إلى عدم وجود تمييز اجتماعي ضدهم. أما فيما يخص المثليين فهي ظاهرة حديثة في المجتمع الأردني ولم يبدأ الحديث عنها في تقارير الخارجية الأمريكية إلا بعد عام 2005، وهي غير مقبولة اجتماعياً ومحرمة من جهة الدين، ولذلك فقد أشارت التقارير الأمريكية بسلبية مطلقة في التعامل مع المثليين من جانب الحكومة الأردنية والمجتمع الأردني.

أية إساءة، فقد أشارت التقارير بإيجابية إلى هذا الملف خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2001 حتى 2007، في حين بدأت تتردى هذه الحقوق ابتداء من عام 2008، وهو ما يتزامن مع الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على الأردن.

3 – أما فيما يخص الاتجار بالبشر، فقد اتخذت التقارير منحى سلبياً في نقد هذه الظاهرة، وتحديداً بعد عام 2003، وهو ما ترافق مع الاحتلال الأمريكي للعراق؛ حيث نشطت هذه التجارة بغية جلب الأشخاص المعدمين من مناطق مختلفة من العالم، وتحديداً من آسيا للعمل في العراق في ظل ظروف أمنية معقدة وصعبة للغاية.

4 – أشارت التقارير بسلبية واضحة فيما يخص ملف الأشخاص المعوقين، بنسبة مئوية تصل إلى 76,9%.

القسم السابع – حقوق العمال والحقوق المتفرعة عنها:

احتل هذا القسم المرتبة الرابعة من مجموع المساحات المخصصة له في التقارير السنوية للخارجية الأمريكية بمعدل مئوي مقداره 14,07% (انظر جدول 7أ)، واستناداً إلى البيانات المدرجة في الجدول المذكور، فقد راوحت النسب المئوية بين أعلى قيمة وهي 22,6% في عام 2012، وأدنى قيمة في عام 2002 وهي 9,4%، وهي نسب متفاوتة ومتصاعدة خلال فترة سنوات الدراسة، وتشير إلى أن منحنى اهتمام الإدارة الأمريكية بهذه المسائل في ازدياد مطّرد بمقدار الضعف.

جدول(7أ)

السنة	النسبة المئوية
2001	%10,08
2002	%9,4
2003	%12,3
2004	%11,1
2005	%11,7
2006	%12,7
2007	%16

تابع / جدول(7أ)

السنة	النسبة المئوية
2008	%10,3
2009	%11,9
2010	%14,5
2011	%20,6
2012	%22,6
2013	%19,7
المعدل العام	**%14,07**

* الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ويندرج تحت هذا القسم رصد أية انتهاكات تتعلق بحق تكوين النقابات والانضمام إليها، وحق الإضراب، والمساومة الجماعية، وظروف العمل، والعمل القسري، وعمل الأطفال (انظر جدول 7ب).

جدول (7ب)

الموضوع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حق تكوين النقابات والانضمام إليها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
انضمام العمال الأجانب للنقابات	×	×	×	×	×	×	×	×	×	✓	✓	✓	✓
حق الإضراب	×	×	×	×	×	×	×	✓	×	×	×	×	×
حق التنظيم والمساومة الجماعية على الأجور	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	×	×	×
العمل القسري	✓	✓	✓	✓	✓	×	✓	×	×	✓	✓	×	✓
عمل الأطفال	×	×	✓	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
ظروف العمل	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×−	×

* الجدول من إعداد الباحثين استناداً إلى ما ورد في تقارير الخارجية الأمريكية.

ومن خلال تحليل معطيات جدول (7ب) يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

1 – أشارت التقارير بسلبية مطلقة إلى موضوع ظروف العمل؛ حيث لا يوفر الحد الأدنى للأجور مستوى معيشياً مقبولاً للعامل. وعلى الرغم من التعليمات التي تم إقرارها من قبل الحكومة الأردنية في عام 2012، التي أسهمت في الحد من معاناة العمال بنسبة ضئيلة، فإنها بقيت دون المعايير الدولية المقبولة، وقد أشار تقرير عام 2012 إلى ذلك على النحو الآتي:

"On February 1, the government raised the national minimum wage to 190 dinars ($268) per month, and the poverty level was set at 366 dinars ($517) per month for a family of five".

2 – لم يكن يسمح للعمال الأجانب في الأردن بالانضمام للنقابات لغاية عام 2010، ونتيجة للضغوط الأمريكية المتوالية، أصدرت وزارة العمل الأردني قانوناً مؤقتاً في 15 آب 2010 يسمح للعمال الأجانب بالانضمام إلى النقابات، ولكن لا يسمح لهم بتشكيل نقابات أو شغل مناصب رئيسة. ونتيجة لهذا التحول فقد بدأت تقارير الخارجية الأمريكية تشيد بسجل الأردن على هذا الصعيد بعد عام 2010.

3 – أشارت تقارير الخارجية الأمريكية بإيجابية إلى حق تكوين النقابات والانضمام إليها، ولكنها أفادت بسلبية الإجراءات الحكومية تجاه نشاط هذه النقابات.

4 – أشارت التقارير بسلبية شبه مطلقة إلى مواضيع العمل القسري، وعمالة الأطفال.

5 – أشارت التقارير بمجموعها بإيجابية إلى مواضيع حق التنظيم، والمساومة الجماعية، بمعدل مئوي يبلغ 76,9%.

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل الخطاب السياسي الأمريكي على صعيد حقوق الإنسان في الأردن، فإنه يمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

1 – تشكل قضايا حقوق الإنسان إحدى أدوات الدبلوماسية الناعمة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية؛ حيث يندد بانتهاكات حقوق الإنسان في الدول المعادية، وتتجاهل في الدول الحليفة، وتراوح بين رفع التقارير عن واقع انتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأجنبية، وبين اتخاذ تدابير

عقابية كتخفيض حجم المساعدات العسكرية أو المبيعات، ومحاولة كسب النفوذ عبر مد الجسور مع القوى السياسية والعسكرية المعارضة.

2 – شكل موضوع احترام الحريات المدنية والحقوق المتفرعة عنها، أولوية قصوى بالنسبة للإدارة الأمريكية؛ حيث احتل المرتبة الأولى من حيث المساحة المخصصة له في تقارير الخارجية الأمريكية، وهو ما يعكس الرغبة في تعميم نمط الثقافة الأمريكية التي تقدس موضوع الحريات المدنية، فحركة الحقوق المدنية كانت الأساس الذي قامت عليه الحضارة الأمريكية بعد الحرب الأهلية.

3 – جاء موضوع التمييز، الإساءات المجتمعية والحقوق المتفرعة عنه، في المرتبة الثانية من حيث المساحة المخصصة له في تقارير الخارجية الأمريكية، يليه موضوع احترام كرامة الإنسان والحقوق المتفرعة عنه، وقد شكلت النسبة المئوية لهذه الحقوق، يضاف إليها احترام الحريات المدنية والحقوق المتفرعة عنها ما نسبته 72,9%، من مجمل الحقوق الواردة في التقارير، وهي نسبة مرتفعة وتشير إلى مدى اهتمام الإدارة الأمريكية بمثل هذه الحقوق، في حين جاءت حقوق العمال والحقوق المتفرعة عنه في المرتبة الرابعة، والحقوق السياسية، والحقوق المتفرعة عنه في المرتبة الخامسة، والفساد، وانعدام الشفافية في المرتبة السادسة، والموقف الحكومي من المنظمات الحقوقية في المرتبة السابعة والأخيرة، وتشكل هذه الحقوق الأربعة الأخيرة ما نسبته 26,65% من مساحة التقارير. وهي مساحة متواضعة وتشير إلى أنها ليست من الأولويات القصوى لدى الإدارة الأمريكية.

4 – من خلال استعراض التباينات في النسب المئوية للمساحة المخصصة لكل قسم من أقسام حقوق الإنسان عبر السنوات المختلفة فإنه يمكن رصد الاتجاه العام بالزيادة أو النقصان أو الثبات، باعتباره مؤشراً على مدى استجابة الحكومة الأردنية للضغوطات الأمريكية، وذلك على النحو الآتي:

– تشير النسب المختلفة إلى أن المساحة المخصصة لاحترام كرامة الإنسان والحقوق المتفرعة عنها، والفساد وانعدام الشفافية، هي نسب متقاربة وليست هناك فروق جوهرية، ومن ثم فإن الاتجاه العام يشير إلى الثبات؛ بمعنى أنه لا توجد استجابة حقيقية من قبل الحكومة الأردنية، ولذلك بقيت مساحة الانتقادات الأمريكية ثابتة.

– تشير النسب المختلفة إلى أن المساحة المخصصة لموضوع احترام الحريات المدنية والحقوق المتفرعة عنها، والحقوق السياسية، والحقوق المتفرعة

عنها، والموقف الحكومي من المنظمات الحقوقية، هي نسب متناقصة عبر السنوات المختلفة، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك استجابة لدى الحكومات الأردنية المتعاقبة في هذه المواضيع.

– تشير النسب المختلفة إلى أن المساحة المخصصة للإساءات المجتمعية وما يتفرع عنها من حقوق، وحقوق العمال والحقوق المتفرعة عنها هي نسب متزايدة في اتجاهها العام، ويمكن أن تفسر بعدم وجود استجابة حقيقية من قبل الحكومة الأردنية، يقابله مزيد من الانتقادات الأمريكية.

5 – هناك بعض الحقوق في الأردن شكلت سلبية مطلقة، ولم يطرأ عليها أي تطور إيجابي عبر سنوات الدراسة وبنسبة مئوية تصل إلى 45,4% من حاصل جمع الحقوق الفرعية، وتتمثل بالتعذيب، والاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، واستقلالية القضاء، والتدخل التعسفي في الشؤون الخاصة، وحرية التعبير وحرية الصحافة، والحريات الأكاديمية والمناسبات الثقافية، وحرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات والانتساب إليها، وحرية التنقل، وقانون الجنسية، والتوقيع على المعاهدات الدولية لحماية اللاجئين، وقدرة المواطنين على تغيير حكوماتهم، وتمثيل المناطق الحضرية والمواطنين من أصل فلسطيني في البرلمان، والفساد الحكومي والشفافية، والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان المحلية، والعنف والإساءة ضد النساء، والتمييز ضد المثليين، والدروز، والبهائية والفلسطينيين.

6 – هناك قضايا كانت إيجابية على الدوام عبر سنوات الدراسة، وتشكل ما نسبته 15,9% من مجمل الحقوق الفرعية، وتتمثل بغياب الاختفاء؛ حيث لم تسجل أية حالة اختفاء، وانعدام النفي القسري للمواطنين، واحترام قرارات المفوضية السامية حول أهلية الذين يطلبون اللجوء، وتخصيص مقاعد للأقليات، وحق النساء في التصويت، والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان الدولية، وحق تكوين النقابات والانضمام إليها.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع حقوق الإنسان في الأردن من خلال تحليل مضمون تقارير وزارة الخارجية الأمريكية خلال فترة زمنية تمتد من عام 2001 حتى عام 2013، وقد قسمت الدراسة إلى إطارين، إطار نظري وإطار عملي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها أن الولايات المتحدة

الأمريكية عملت على التوظيف السياسي لملفات حقوق الإنسان خلال فترة الحرب الباردة؛ حيث يتم التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في الدول التي تدور في فلك الاتحاد السوفيتي، وتتجاهل في الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، ومع انتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية النظر إلى حقوق الإنسان كمصلحة قومية أمريكية بهدف نشر المنظومة القيمية الأمريكية المرتبطة بحقوق الإنسان، باعتبار أن التحرر الفكري مقدمة للتحرر الاقتصادي، لكن بعد الحادي عشر من سبتمبر بدأت مجدداً وبشكل غير مسبوق بالضغط على الدول العربية لتحسين ملفات حقوق الإنسان؛ حيث تم تفسير أحداث 11 سبتمبر بأنها وقعت نتيجة لغياب الحقوق والحريات العامة، في الشرق الأوسط موطن المتهمين بتنفيذ تلك الأحداث.

وعلى صعيد الأردن، فإن ملف حقوق الإنسان ما زال يعاني إشكاليات كثيرة، وكانت مجمل الضغوط الأمريكية تتجه نحو ثلاثة ملفات رئيسة تتعلق باحترام الحريات المدنية والحقوق المتفرعة عنها، والإساءات المجتمعية والحقوق المتفرعة عنها، واحترام كرامة الإنسان والحقوق المتفرعة عنه، وقد كانت نسبة الحقوق التي تصنف كسلبية مطلقة، والتي لم يطرأ عليها أي تطور تصل إلى ما يزيد على 45% وهي نسبة مرتفعة جداً، ومع ذلك ومن خلال تتبع المسار التاريخي للمساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن، فإنها بارتفاع مستمر؛ حيث لم يكن هناك أي تعليق أو إلغاء لها لاعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان في داخل الأردن. ويمكن تفسير ذلك، بأن الترتيبات الإقليمية والعلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بأهمية كبرى وتتجاوز ملفات حقوق الإنسان بين الطرفين. وقد تكون ملفات حقوق الإنسان التي تعنى بها الولايات المتحدة بمثابة صمام أمان بحيث لاتصل انتهاكات حقوق الإنسان إلى درجة من الخطورة تؤثر على استقرار الدولة الحليفة.

المراجع:

أحمد الكفارنة. (2011). دور الانتخابات النيابية (2007 – 1989) في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها، **مجلة جامعة الأقصى**، 15(2): 154–187.

أحمد سليم. (2013). دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2013 – 2001)، "رسالة ماجستير منشورة"، جامعة الشرق الأوسط.

أريج دياب، وسهر الهنداوي. (2006). **دراسة حول اتفاقيتي التجارة الحرة الأمريكية FTA والمناطق الصناعية المؤهلة QIZ**، غرفة تجارة عمان.

أيهم حياصات. (2013)، "دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن 1989–2012"، "رسالة ماجستير"، جامعة الشرق الأوسط.

خالد العدوان وخالد الدباس. (2015)" المكانة السياسية للبدو والأقليات في الحكومات الأردنية"، **مجلة العلوم الاجتماعية: جامعة الكويت**، 45(1): 164–206.

خليل الحجاج. (2009). العلاقات الأردنية الأمريكية دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية 1957–1987. **مجلة دراسات**: الجامعة الأردنية 36 (1): 6.

ذياب الفايز. (2013). **العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية**، جامعة الشرق الأوسط.

عبير بسيوني. (1997). الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، **مجلة السياسة الدولية**، (127) 33: 116–125.

عدنان بدران. (2010). **واقع حقوق الإنسان في الأردن**، فعاليات اليوم الأردني المفتوح لحقوق الإنسان الأول: دار نقابة المحامين الأردنيين (قاعة الرشيد – مجمع النقابات).

محمد مخادمة. (2010). **حقوق الإنسان في النظام القانوني الأردني والدولي**. إربد: جامعة اليرموك، كلية القانون.

محمد المقداد. (2004). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م، **مجلة المنارة، 12(1)**: 289–243.

محمد يعقوب، ومريم نزال. (2011). **دراسات حقوق الإنسان في الأردن: مدخل ببيليوغرافي**. المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان.

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية. (2001). تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية. (2002). تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2003) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2004) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2005) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2006) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع

الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2007) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2008) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2009) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2010) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2011) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2012) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (2013) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية لعام (2010) تم الاطلاع بتاريخ 2014/8/26، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية لعام(2011) تم الاطلاع بتاريخ 2014/8/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية لعام(2012) تم الاطلاع بتاريخ 2014/6/25، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
< http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm >

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية لعام(2013) تم الاطلاع بتاريخ 2014/10/1، متاح على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:
< http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm >.

مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان (2014):
http://adalehcenter.org/new/index.php?option=com_content&view=article&id=159&Itemid=177&lang=ar

منظمة مراسلون بلا حدود(2014): http://rsf.org/index2014/ar-index2014.php

Bosmat, Y. (2015). The politics of human rights: https://www.rienner.com/uploads.54-f0ae7f6c91d.pdf

Condoleeza, R. (2000). Promoting the national interest. *Foreign Affairs*, January/ February. 47-52.

James, E. (2012). *Discriminatory nationality laws in jordan and their effect on mixed refugee families*. University of Notre Dame Law School.

Jeremy M. Sharp (2016). *Jordan: Background and U.S. Relations, Congressional Research Service*.

Jeremy, M. (2005). U.S. *foreign assistance to the Middle East: Historical background, Recent trends and the FY2006 Request*. Congressional Research Service.

Roberta, C. (2008). *Integrating human rights in U.S. foreign policy: The history, the challenges, and the criteria for an effective policy*. The Brookings Institution - University of Bern.

Uche, O. (2009). Trade, aid and human rights: China's Africa Policy in perspective. *Journal of International Commercial Law and Technology*, Vol. 4, Issue 2 (2009).

قدم في: أكتوبر 2015
أجيز في: يونيو 2016